ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

كلمة وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي في فعاليات مؤتمر:

"الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الدول العربية"

طنجة في 3 ماي 2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء المحترمون.

السادة عمداء المعاهد القضائية والأمنية المحترمون.

السادة الأساتذة والخبراء المحترمون.

السيدات والسادة الصحفيون المحترمون.

الحضور الكرام.

بداية يسرني أن أرحب بجميع الحاضرين الذين يشاركوننا هذا اليوم العظيم في تاريخ تعاوننا مع جامعة نايف للعلوم الأمنية التي تسعى منذ نشأتها إلى المساهمة المباشرة والفعالة في كل المجالات التي ترمي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين القضاء وأجهزة إنفاذ القانون والفقه، لما يشكله من ضرورة لتحقيق الفهم المشترك لأحكام القانون والتطبيق الأمثل له، بما يضمن الأمن واحترام الحقوق في المجتمع، لذا فاسمحوا لي أن أرحب بكم مرة أخرى في المملكة المغربية عامة، وفي مدينة طنجة خاصة، مدينة البوغاز، عاصمة شمال المغرب وعروسه، وأقرب مدينة عربية وأفريقية وإسلامية لأوروبا، وأتمنى لكم مقاما طيبا بين ظهرانينا.

حضرات السيدات والسادة:

لقد أبى **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلا أن يسبغ على هذا الملتقى الأول من نوعه رعايته السامية، التي تعكس اهتمام جلالته حفظه الله بقضايا العدالة والقضاء والأمن، وحرصه الشديد على دعم وتطوير هذه القطاعات داخل المغرب وخارجه، وجعلها في خدمة المواطنات والمواطنين، بل الإنسانية جمعاء، لذا نحن فخورين جدا بالرفعة والأهمية المضافة التي سبغتها الرعاية الملكية على مؤتمرنا هذا المنظم تحت عنوان: **"الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الدول العربية"**، والذي يعقد في إطار شراكة متميزة بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ووزارة العدل بالمملكة المغربية، وكذا في إطار تفعيل التعاون بين الجوانب الأكاديمية مع الأمانة العلمية لمجلس وزراء العدل العرب الممثلة بالمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية المعني بالمعاهد القضائية، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

المعنية بأكاديميات الشرطة، بالإضافة إلى التعاون مع كليات الحقوق في الجامعات العربية والتي تولي تفعيل التعاون الأكاديمي العربي مكانة متميزة.

كما يأتي تنظيم هذا اللقاء كذلك، في إطار تنزيل مضامين مذكرة التفاهم بين كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الأمانة العلمية لمجلس وزراء العدل العرب، و تماشيا أيضا مع قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1233 سنة 2020 والمتضمن «الموافقة على عقد الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الحقوق في الدول العربية، ليكون ضمن برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ضمن نشاط الندوات والملتقيات».

حضرات السيدات والسادة الأفاضل

لا شك أن مختلف المؤسسات المعنية بتكوين وتأهيل القضاة وأجهزة إنفاذ القانون والأطر العليا في المجال القانوني قد نجحت في مراكمة خبرة هامة كل في مجال اختصاصها، ولتعزيز هذه المكتسبات بات من الضروري الرفع من التنسيق بين مختلف المؤسسات وتشجيع سبل الانفتاح والتبادل بينها لتدعيم

الخبرات، وتطوير البرامج والسماح بمقاربة متعددة الاختصاصات لمواكبة التغيرات التي يعرفها عاملنا اليوم، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الدولية في كل من الميدان القضائي والقانوني والأمني، ويبقى الهدف من تنظيم مثل هذه الملتقيات هو توسيع المجال لدعم آليات التنسيق وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين مختلف المؤسسات المشاركة سواء في مجال المناهج التعليمية ومعايير اعتماد مراكز البحوث العلمية القانونية والقضائية والأمنية، ورفع تصنيفات المجلات العلمية المتخصصة بغية الوصول لمخرجات تسهم في تطوير منهجية التعليم الجامعي والأكاديمي لهم .ويمثل انعقاد هذا الملتقى العلمي الأول دعوة لكل المعنيين بالمجال القانوني والقضائي والأمني والذي يشمل مدراء المعاهد القضائية العربية وعمداء كليات الشرطة والحقوق العربية وكل المعنيين بمجال الدراسات والبحوث من القضاة والأساتذة الأكاديميين بهذا المجال، للتباحث والحوار حول سبل التنسيق في المجالات التعليمية والبحثية بين معاهد القضاء والكليات الأمنية وكليات الحقوق.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل

لقد خطت المملكة المغربية خطوات هامة في مجال مواكبة التحولات العميقة التي عرفتها منظومة العدالة ببلادنا خلال السنوات الأخيرة، والتحديات المطروحة من أجل الارتقاء بهذه المنظومة، لاسيما ما يتعلق منها بتطوير منظومة التكوين القضائي، وهو ما تمخض عنه مراجعة الإطار القانوني المنظم للمعهد العالي للقضاء، لملاءمته مع المستجدات التي أفرزها الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة من خلال وضع إطار قانوني جديد للمعهد العالي للقضاء، يحدد قواعد تنظيمه واختصاصاته وكيفيات تسييره، كما يتضمن مجموعة من المقتضيات تعالج موضوع التكوين القضائي معالجة شمولية ومتكاملة، هذا إلى جانب ما تتوفر عليه المملكة المغربية من معاهد خاصة بالتكوين خاصة منها التي تعنى بتكوين العناصر الأمنية من شرطة ودرك وقوات مساعدة وموظفي السجون، بالإضافة إلى المعهد الوطني للدراسات المهنية الذي يعنى بتكوين كتاب الضبط والمحامين وغيرهم من المنتسبين لجهاز العدالة.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل

ستعرض خلال أشغال هذا الملتقى أوراق علمية تناقش منهجية التعليم الأكاديمي والمهني القانوني والأمني القضائي، وتجارب المعاهد القضائية وكليات الشرطة وكليات الحقوق في مجالات التدريس والبحث والنشر العلمي، كما سيتم اقتراح السبل والوسائل التي يمكن من خلالها إصلاح منظومة التعليم للقضاة وكليات الشرطة والحقوق العربية، والخروج بتوصيات ترفع إلى الدورة المشتركة لمجلسي وزراء العدل العرب والداخلية العربية الذي يعقد كل ثلاث سنوات.

كما سيتم تسليط الضوء على المشاكل والتحديات الهندسية والتقنية التي تواجه مسألة التكوين، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة لها. ونأمل أن تتحقق الأهداف المنشودة لهذا المؤتمر كما خططت لها اللجان المشرفة على تنظيمه، والخروج بتوصيات وحلول للمشاكل ومناقشة التطورات العلمية الحديثة في هذا المجال ومدى الاستفادة منها علمياً وعملياً.

وختاما، أدعو جميع المختصين للحضور والمشاركة بتقديم نتاج دراساتهم وبحوثهم، وكذلك الاستفادة مما يعرض في المؤتمر، سائلا المولى عز وجل التوفيق والنجاح لهذا الحدث العلمي الهام.

شكرا على حسن الإصغاء والســـــلام عليـــكم ورحـــمة الله تعالى وبركاته